أهداف ثورة يوليو 52 تتحقق في الجمهورية الثانية

محمد أشرف حربي*

بينما اقلب اوراق أجندتي الخاصة، لأستقبل شهر يوليو هذا العام، وهو شهر له ذكريات عظيمة في مخيلة من هم أبناء جيلي، تناغمت في أذني مقولة رددها الشعب المصري في مثل هذه الايام منذ ستين عاما كشعار لثورة 23 يوليو 1952وهي «أرفع رأسك يا أخي عاليا فقد مضى عهد الاستعمار»، تذكرت هذه المقولة وأنا أجد نفسي شاهدا مرة أخرى على ثورة مصرية جديدة هي ثورة 25 يناير، يردد فيها الشعب شعارا مشابها هو «ارفع رأسك فوق انت مصري»، فعندما قام جيش مصر وضباطه البواسل بثورة 23 يوليو كان هدفه تخليص مصر من نظام فاسد يقوم على الإقطاع والرأسمالية المستغلة، واليوم نحن نعيش ثورة جديدة هي ثورة 25 يناير، خرجت فيها الجماهير – وفي طليعتهم الشباب – مطالبة بالتغيير السلمي من أجل العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، وكان للجماهير ما أرادت واستطاعت أن تفرض كلمتها، حيث وقفت القوات المسلحة إلى جانبها، على نحو اتسق مع مبادئ هذه المؤسسة الوطنية العريقة، كما جاءت الأهداف التي نادت بها ثورة 25 يناير استكمالا للأهداف التي أعلنتها ثورة 23 يوليو، والتي لم تستكمل تحقيقها، وهي القضاء على الفساد والفقر والرشوة والمحسوبية والاحتكار في الثروة والسلطة وتطبيق العدالة والحرية والكرامة الإنسانية وإقامة حياة ديمقراطية حقيقية.

تعيش مصر الآن ما يسمى بـ «الجمهورية الثانية» التي ولدتها ثورة 25 يناير، وقد شغل ذلك اهتمام كل مصري بل كل عربي من الخليج الى المحيط، ولن اكون مبالغا ان قلت غالبية دول العالم، ذلك المصطلح الذي اعتبر فيه المحللون السياسيون أن الجمهورية الأولى هي جمهورية ثورة يوليو، التي اتصفت بالاستناد الى العسكر، وأن الجمهورية الثانية هي جمهورية ثورة يناير، والتي اتصفت بالاستناد الى الحركة الشعبية، التي حماها العسكر، فحضور الجيش كمؤسسة وطنية ترمز لانصهار المصريين، كانت تمثل طليعة التغيير في يوليو 52 وتؤكد أنها حاضنة للتغيير في 25 يناير.

لقد ذهبت الجمهورية الأولى بما لها وماعليها من غياب تعدد سياسي حقيقي وخصوصا في انتخابات رئاسة الجمهورية، حيث كانت كلها استفتاءات وليس انتخابات تنافسية، ثم جاءت الجمهورية الثانية قائمة على أساس هذا التعدد، الذي افرز انتخابات رئاسية تنافسية شفافة، جاءت بالرئيس الدكتور محمد مرسي رئيسا لمصر، وعليه فمصر الآن تستعيد عافيتها من خلال التأسيس على عدة محاور هي:

■ ان التحول الديمقراطي في مصر على النحو الذي يتم به حالياً وسط تأييد شعبي وسياسي ودولي سيؤدي إلى استقرار شامل في مصر ولا شك ان استقرار مصر وأمنها هو جزء لايتجزأ من أمن واستقرار المنطقة العربية.

■ ان مصر كانت وستظل دولة مؤسسات والتطورات السياسية فيها تستند إلى قوانين وتقاليد سياسية مستقرة وبإشراف قضاء مصر الشامخ المستقل.

■ ان انتماء مصر العربي موضع إجماع شعبي وسياسي كامل وستظل ملتزمة بدورها القومي، ومسئوليتها تجاه قضايا أمتها العربية وفي مقدمتها قضية العرب الرئيسية قضية فلسطين، وان تعزيز التعاون العربي في مقدمه أولويات مصر وموضع إجماع من جميع التيارات السياسية.. وان التطورات التي تشهدها مصر تعزز هذا الدور وتلك المسئولية القومية.

■ ان المناخ السلمي الذي تمت فيه الانتخابات الرئاسية.. والقبول الشعبي والسياسي لنتائجها يؤكد استقرار الأوضاع في مصر على نحو يؤكد تشجيع وحماية الاستثمارات والشفافية وحكم القانون وتشجيع السياحة.

■ ان المناخ السياسي والفكري والثقافي الذي تتم فيه التحولات الديمقراطية في مصر يؤكد احترام جميع أبناء الشعب المصري للقيم المصرية والعربية الإسلامية على النحو الذي تضمنته وثيقة الأزهر الشريف منارة مصر والأمة.

■ ان نجاح العملية الانتخابية يؤكد الدور الايجابي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في قيادة المرحلة الانتقالية بوطنية وشرف ويحرص على مصالح البلاد العليا بحياد تام بين جميع التيارات والأحزاب السياسية.

إن ثورة 25 يناير أسفرت عن تغييرات جذرية – لا رجعة فيها في مختلف مناحي الحياة المصرية، وعززت قدرة مصر على الاضطلاع بدورها التاريخي على صعيد السياسة الخارجية، بما في ذلك دورها في مختلف المحافل الدولية، وحظت بدعمها في خطاها نحو مستقبل مشرق واثق يقوم على الحرية والمساواة والعدالة.

سياسة مصر القادمة

لعل تزامن هذه الذكرى الـ(60) لثورة يوليو مع أول زيارة خارجية يقوم بها الرئيس الدكتور/ محمد مرسي– عقب توليه مقاليد السلطة في مصر– للمملكة العربية السعودية، في (11) يوليو الجاري، ولقاؤه بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وعدد من القيادات السعودية، يعطي لذكرى ثورة يوليو زخما نحو التأكيد على ثوابت الماضي العريقة العالقة في خواطر كل العرب والمصريين،

بأن القاهرة والرياض هما قطبا العالم العربي والاسلامي.

كما أن خطاب الرئيس محمد مرسي الأول بجامعة القاهرة، قد جاء برسائل عديدة تؤكد على ثوابت في سياسة مصر الخارجية خلال السنوات القادمة، تمثلت في:

– أولا: ما أشار إليه الرئيس مرسي من ضرورة التزام مصر بجميع تعهداتها الدولية، فهي دولة عريقة لها ثقلها، ومن ثم فهي حريصة على التزاماتها بقدر حرصها علي وجودها وعلى مكانتها، فإذا كانت الثورة قد أسقطت النظام فإن الدولة لم تسقط ولايمكن أن تسقط، وأن الاتفاقيات التي أبرمت في العهود السابقة قد أبرمت باسم الدولة ولا يصح أن تنسب للنظم أو الحكومات السابقة.

– ثانيا: لايمكن المساس بعلاقات مصر الخارجية في اتجاه خلق توتر مع أي جهة خارجية، لاسيما ونحن في مرحلة ترتيب البيت من الداخل، لكن ذلك لايعني عدم التغيير في السياسة الخارجية، إنما يعني التغيير في اتجاه تحسين العلاقات مع جميع الأطراف الخارجية، وذلك على أساس ثلاثة مبادئ:

■ المبدأ الأول: استقلالية القرار المصري

■ المبدأ الثاني: توازن المصالح مع الأطراف الخارجية ومراعاة التكافؤ مع هذه الأطراف

■ المبدأ الثالث: استعادة مصر لمكانتها الريادية ودورها الإقليمي على أسس جديدة قوامها المشاركة مع الجميع وتوزيع الأدوار بما يتناسب مع امكانيات كل طرف في المنظومة الإقليمية

■ ثالثا: جاءت عبارة الرئيس مرسي – التي كررها مرتين صريحة ومباشرة – وهي أن «المصريين لا يرغبون في تصدير الثورة» كما شدد أيضا على عدم تدخل أحد في شئون مصر الداخلية.

■ رابعا: جاءت مقولة الرئيس مرسي «مصر داعمة للشعب الفلسطيني» وهو ما يعني أن مصر ستحاول مساعدة الفلسطينيين جميعا قدر استطاعتها.

■ خامسا: أظهر الرئيس مرسي قدرا كبيرا من التعاطف مع الشعب السوري ولم يشر إلى نظامه في خطابه.

■ سادسا: تنويه الرئيس مرسي في خطابه الى تفعيل السوق العربي المشترك والعمل العربي المشترك بما فيه اتفاقية الدفاع.

مصر ستعود سريعا..

أنا من المتفائلين جدا بنهوض مصر سريعا، وعودتها الى ريادتها ودورها الفعال عربيا واقليميا ودوليا، مصر ستعود سريعا بعد أن تسترد استقرارها السياسي وتتعافى اقتصاديا، ومن يُرد الوقوف إلى جانبها فعليه أن لا يفوت مثل هذه الفرصة، فالأشقاء العرب يعرفون أهمية ومعنى العودة المصرية، فالمقعد المصري الفارغ لا يمكن لأي كان غير مصر أن يملأه.

لقد كانت جدارة مصر في تقديم مثال دولة المواطنة، لشعوب عالمها العربي والإسلامي، بل وللدنيا بأسرها، انطلاقا من إدراك قدر مصر: كأعرق الأمم قاطبة، فقد سجل عالم الاثار الامريكي المتخصص في علم المصريات «جيمس هنري بريستد»– في أحد كتبه عن مصر – أن المصريين كانوا أقدم مجتمع على الأرض إندمج في أول أمة موحدة تضم ملايين البشر تحت حكومة مركزية قوية.

وختاما ربما اضيف الى المصطلح الذي تعيشه مصر الان «الجمهورية الثانية»، مصطلحا آخر، نحن بحاجه ماسة اليه الان، هو «جمهورية لم الشمل»، فمصر التغيير الآن تسعى لتعزيز قوتها وجبهتها الداخلية والتفاف ابنائها واجتماعهم يدا واحدة، ووضوح الرؤية والهدف وتشجيع مراكز القوة والقرار الداخلي لتحويل الثورة الى إنماء وإصلاح ونهوض لبناء دولة قوية ديمقراطية تواجه تحديات الخارج والداخل بقوة لا تلين.

حفظ الله مصر وشعبها من شرور الفتن، وعبر بها الى بر السلام والامان والرخاء.

* سفير جمهورية مصر العربية لدى البحرين

المحميد يثمّن قرار مجلس الوزراء ترميم بعض مدارس المحرق

تقدم رئيس مجلس المحرق البلدي المهندس عبدالناصر المحميد بخالص الشكر والامتنان إلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أعضاء المجلس وأهالي المحرق وذلك لقرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة أمس الاول الأحد بشأن إعادة بناء المدارس القديمة الواقعة في محافظة المحرق.

وقال المحميد إن هذا المشروع الذي ستشرف عليه وزارة التربية والتعليم بطبيعة الحال يجب أن يتم بالتعاون مع مجلس المحرق البلدي للتنسيق بشأن التراخيص والتعديلات المرورية أثناء العمل، إضافة إلى تحديد الأولويات مقترحاً في الوقت نفسه أن يكون المشروع عبارة عن مشروع متكامل يشمل تهيئة الشوارع المحيطة بهذه المدارس من حيث تأهيلها وتعديل اتجاهاتها وإيجاد المنافذ والمواقف عن طريق الاستملاكات للتخلص من مشكلة الازدحام الذي يحصل في محيط المدارس لا سيما في المحرق القديمة أثناء فترتين مهمتين صباحاً وظهراً. وأفاد بأن القرار الصائب يشكل فرصة كبيرة لإيجاد حلول شاملة لهذه المدارس لا سيما الواقعة في أماكن ضيقة وقديمة بحيث يندر وجود المساحات ويصعب على أولياء الأمور إيصال أبنائهم في الوقت المناسب.

عبدالناصر المحميد

فؤاد شويطر يدعو لتحرك فوري لإنقاذ سوق المحرق

دعا رجل الأعمال فؤاد شويطر الذي يمارس نشاطه التجاري في سوق المحرق الى التحرك العاجل والفوري لإنقاذ سوق المحرق من شبح يهدده وهو حصول حريق لا سمح الله كما حصل أمس الاول في سوق مدينة عيسى المركزي وسوق المقاصيص حيث أتى حريق هائل على 450 محلاً تشكل حوالي 60٪ من إجمالي مساحة السوق مضيفاً أن سوق المحرق يعاني من المشكلة نفسها وهي سوء التصميم والتصاق المحلات ببعض من خلال سقف وضعه خطير.

وقال في نهاية الشهر الماضي نبهت إلى خطورة ترك الأسواق الشعبية على هذه الكيفية وذكرت في لقاء صحفي أن عود ثقاب واحد كفيل بإشعال السوق وتعريض حياة الباعة والمرتادين إلى الخطر ولم يأت أي تعليق من المسؤولين بهذا الخصوص وما ننتظره من المسؤولين في الدفاع المدني والبلديات ووزارة الثقافة ووزارة الصناعة والتجارة أن يأتوا على جناح السرعة إلى سوق المحرق ويطلع على ملاحظاتنا لتجنب ما لا يحمد عقباه خصوصاً وقد شاهدنا هذا الحريق المؤسف في ظل افتقار الأسواق الشعبية إلى قواعد السلامة يجب ألا ننتظر لحين وقوع كارثة جديدة قد تخطف الأرواح هذه المرة بل على الجهات المختصة أن تبدأ التحرك ولا تنتظر حتى «يقع الفأس في الرأس» وقد نبهنا وليشهد الشاهدون.

وأن خطورة الوضع في سوق المحرق تكمن في اتصال أسقف المحلات عن طريق مواد خفيفة وقابلة للاشتعال وينبغي فوراً أن يزال هذا السقف الذي لا يحقق الكثير من الفائدة لمرتادي السوق وإن وجدت فائدة فأضرارها أخطر

لا سيما وقد شاهدنا بأم أعيننا كارثة سوق مدينة عيسى الذي يرتبط لدينا بالكثير من الذكريات الجميلة ولا نريد أن يصبح ارتباطنا بسوق المحرق وسوق القيصرية مجرد ذكرى تأكلها النيران لا سمح الله.

وأني مستغرب ألا يوجد قانون ينص على أن كل محل تجاري وكل منزل يجب أن يكون فيه مطفأة حريق فهي صغيرة الحجم وقليلة الثمن لكنها قد تمنع حرائق تمتد في اشتعالها لتأكل الأخضر واليابس مطالباً بحملة توعوية وطنية حول الحرائق وطرق مكافحتها إضافة إلى الالتزام بالمعايير الدولية في السلامة.

المرباطي يحمّل الجهاز التنفيذي مسؤولية سلامة سوق المحرق ومرتاديه

أطلق عضو مجلس المحرق البلدي غازي المرباطي تحذيرات فيما يتعلق بوضع سوق المحرق القديم (سوق القيصرية) ومحيطه الذي ينذر بوقوع لا سمح الله كارثة في حال نشوب حريق. وكنا قد طلبنا سابقاً من بلدية المحرق بضرورة تنفيذ المشاريع السابقة للبدء في تطوير سوق المحرق إلا أن البلدية –أي الجهاز التنفيذي– لم يعر هذا الموضوع اهتماماً إلى اليوم فمن خلال جولة بسيطة لأي زائر أو شخص سيرى أن وضع السوق الحالي غير صحيح، حيث تمتد به الأسقف وهي عبارة عن مواد كارتونية وقماش وأخشاب وهذه المواد مثبتة باجتهادات شخصية دون وضع المعايير واشتراطات الأمن والسلامة مما ينذر لا سمح الله في حال نشوب حريق

غازي المرباطي

أن السوق سيشتعل برمته. فهل يعقل منذ عشرات السنين والسوق مازال على حاله وطلبنا مراراً وتكراراً بضرورة تطوير السوق وهذه المسؤولية تقع على عاتق الجهاز التنفيذي فلن نقبل أن تكون هناك أعذار حيث قد يقال إن وزارة الثقافة وضعت يدها على المحلات.

نحن لا نتكلم عن طريقة بناء السوق بل نتكلم عن أمن وسلامة مرتاديه وأصحاب المحلات التجارية والجهة المسؤولة عن تنظيم هذه العملية هو الجهاز التنفيذي في بلدية المحرق حيث لا توجد على حد تقدير طفايات الحريق لأنها بمعادلة بديهية من هي الجهة التي ستقوم بمراقبة وجود طفايات الحريق و لوازم الامن والسلامة إذا كان السوق برمته خارج هذه الاطر؟

وقال أنا أدعو وزير البلديات ومدير عام بلدية المحرق بضرورة النزول خلال جولة ميدانية للنظر بنظرة متخصص هل وضع السوق سليم وهل يليق حالياً بالمحرق؟ وأحمل المسؤولية في حال حصول لا سمح الله أي حادث وزارة البلديات والجهاز التنفيذي لبلدية المحرق خاصة أن ما حدث أمس الذي كان له الأثر المحزن في قلوبنا بسبب الكارثة التي تعرض لها السوق الشعبي في مدينة عيسى والمتوقعة أصلاً بسبب وضع المحلات التجارية الموجودة فيه والخارجة عن معايير الأمن والسلامة حتى لو كان الحريق مفتعلاً كان حرياً بالجهات المختصة في حال إنشاء مثل هذه الأسواق الشعبية أو الأسواق أن تضع تلك المعايير لا أن تطلق الأمور بشكل عشوائي كأن تبني المحلات والمخازن من مواد قابلة للاشتعال، فيجب علينا جميعاً أن نتحمل المسؤولية.

المطوّع يطالب بتنظيم عملية كبائن ساحل البسيتين

افاد العضو البلدي محمد المطوع أن مجلس المحرق البلدي استلم رد وزير شؤون البلديات والتخطيط العمراني جمعة الكعبي على توصية تشكيل لجنة من الجهاز التنفيذي ومجلس المحرق البلدي والأهالي لدراسة وضع الكبائن في محافظة المحرق عامة والبسيتين خاصة، وهنا طالب البلدي المطوع بتفعيل هذه التوصية من خلال ادراج ممثلين عن الصيادين في اللجنة، كما طالب مجلس المحرق البلدي وزارة شؤون البلديات أن يكون هذا القرار يشمل جميع دوائر محافظة المحرق وان لا يكون على الدائرة الاولى (البسيتين) فقط فكل الدوائر سواسية.

وأكد المطوع أنه حق أصيل للبحارة ان يكون لهم مكان لتخزين معداتهم ولكن ليس بالطريقة الحالية ويجب أن تنظم هذه العملية من خلال مجلس المحرق البلدي والجهاز التنفيذي بالتنسيق ما بين الاعضاء كل حسب نطاق دائرته وبمشاركة ذوي الشأن البحارة، معللاً ان الوضع الحالي على سواحل المحرق غير حضاري من الناحية الجمالية والتنظيمية والبيئية وحتى الامنية، ويجب على البلديات التحرك بأخذ الموضوع بجدية وعدم ترك هذا الموضوع عالق على أن تقوم وزارة البلديات بتحديد موقع معين وواضح للصيادين وأن تلتزم بوضع الكبائن كمؤقتة وبأحجام محددة وان يتم مراعاة اشتراطات السلامة وان تسلم للبحارة بإيجار رمزي من خلال عقود ملزمة بين الطرفين.

محمد المطوع